

Distr.: General
14 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الحقوق الإنسانية للمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، حسب ما حدد في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

بيان مقدم من الاتحاد النسائي لعموم الصين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2003/1

القضاء على العنف ضد المرأة: واجب الاتحادات النسائية الذي لا يمكن التنصل منه

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

إن الاتحاد النسائي لعموم الصين هو أكبر منظمة جماهيرية نسائية في الصين. والتكلم لصالح حقوق المرأة والمحافظة على تلك الحقوق هو هدف الاتحادات النسائية وواحد من مهامها الأساسية. واستعمل الاتحاد شبكته التي تغطي جميع المدن والمقاطعات داخل البلد وتصل إلى كل قطاع من القطاعات في إنجاز عمله لصالح حقوق المرأة والنهوض بها.

وتنفيذاً لمنهاج عمل بيجين ووثيقة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، اتخذت الاتحادات النسائية سلسلة من الإجراءات، منها مكافحة العنف ضد المرأة، وإعداد التشريعات والمساعدة على صياغتها، وتنقيح القوانين واللوائح ذات الصلة، وشن حملات للتوعية بالقانون، فضلاً عن المشاركة في إنفاذ القوانين ورصدها.

١ - يرى الاتحاد أن القانون هو سلاح أساسي وفعال في المحافظة على حقوق المرأة ومصالحها. ففي السنوات الأخيرة شاركت الاتحادات النسائية، عن طريق جمع المعلومات وتحليل الحالات بشأن العنف ضد المرأة، في عملية صياغة القوانين والأنظمة التي تتصل اتصالاً وثيقاً بحقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد باستقصاء وإبراز آراء وشواغل المرأة، وطرح اقتراحات، وشارك في صياغة قوانين من قبيل قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها، وبرنامج تطوير المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠) وتعديل قانون الزواج. وينص قانون الزواج، بصيغته المعدلة عام ٢٠٠١، على حظر العنف الأسري.

٢ - ويتمثل أحد أولويات الاتحاد في رفع وعي السكان بالقوانين، وتثقيف المرأة كي تتمكن من فهم القوانين وإطاعتها وتطبيقها. وقامت الاتحادات النسائية، على مستوياتها المتعددة، بشتى أنواع أنشطة القضاء على الأمية القانونية والدعوة لذلك، من قبيل تقديم المشورة القانونية وإقامة مكاتب بالمواقع المطلوبة، وتنظيم المحاضرات وحلقات العمل ودراسات الحالات الإفرادية. وتعاونت مع وسائط الإعلام في إشاعة رأي عام إيجابي لصالح القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال زيادة التغطية الإعلامية للمناقشات التي تجري بشأن قضية العنف ضد المرأة، والعمل على زيادة كشف التصرفات العنيفة ضد المرأة، وتوعية الجمهور بأن انتهاك حقوق المرأة أمر غير مشروع ويتعرض مرتكبه للعقاب، إذا اتسمت الظروف المحيطة به بالخطورة.

٣ - وتعمل الاتحادات النسائية بنشاط في مجال الإدارة الشاملة لعملية المعاقبة على الأفعال الجنائية ضد المرأة. فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى حملة مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، أنشأ كثير من المقاطعات آليات عمل شاملة لعدة قطاعات، منها أفرقة قيادية مؤلفة من ممثلي الشرطة والسلطة القضائية والمحاكم والشؤون المدنية والإعلام والإدارات التعليمية والمنظمات غير الحكومية.

ولمساعدة الحكومة على مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، قام موظفو الاتحادات النسائية بزيارات للأسر المعيشية داخل المناطق الحضرية والريفية لتتبع آثار هذا الاتجار، وحشد جهود السكان المحليين، والمساعدة على إنقاذ النساء والأطفال المتجر بهم. ومتابعة لذلك قاموا أيضا بأنشطة إعادة التأهيل والإدماج.

٤ - ويعتبر الاتحاد الحملة ضد الاتجار بالنساء والأطفال مجالا من مجالات الأولوية في مشروعات التعاون مع الحكومة والوكالات الدولية. وثمة مثال على ذلك هو مشروع نمر ميكونغ دون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأطفال والنساء الذي يجري تطبيقه بشكل مشترك بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية داخل مقاطعة يونان. وقد شاركت في ذلك جميع وزارات العمل والتعليم والشؤون المدنية ووفرت خدمات من أجل التثقيف والوقاية وإعادة التأهيل. وأنشئت بشكل أساسي آلية شاملة للحملة ضد الاتجار بالنساء والأطفال ويجري بذل الجهود اللازمة لإشاعة المزيد من استراتيجيات ونماذج الوقاية الفعالة.

٥ - وتحقيقا لهدف القضاء على العنف الأسري ضد المرأة، قامت الاتحادات النسائية، في السنوات الأخيرة، بممارسة الضغوط من أجل صياغة أنظمة قانونية وقوانين لمكافحة العنف الأسري. وأنشأت أيضا خطوطا هاتفية ساخنة، وأقامت مراكز لتقديم المساعدة القانونية، أو عملت كوكيل قانوني أو ضمن المحالفين لصالح النساء اللاتي تعرضت حقوقهن للانتهاك. وقد جذبت الآن قضية العنف الأسري اهتمام جميع القطاعات داخل المجتمع.

وسيواصل الاتحاد النسائي لعموم الصين، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، بذل الجهود بلا كلل وبروح التفاني والمسؤولية لصالح حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.